الحياة الاقتصادية
5
الثلاثاء 2026/3/10 - العدد 10871
Tuesday 10 March 2026 - No. 10871

مخازن المنازل تمتلئ والأسواق ترتبك..

كيف يغير التصعيد بين إيران وإسرائيل سلوك المستهلك الفلسطيني

في أوقات الأزمات وهي الاندفاع الجماعي نحو شراء السلع الأساسية وتخزينها بكميات تفوق الحاجة. هذه الظاهرة، قد تؤدي إلى اضطراب الأسواق وارتفاع الأسعار وحرمان فئات أخرى من الحصول على احتياجاتها الأساسية.

تجار مواد غذائية أكدوا لـ»الحياة الاقتصادية» أن مبيعات بعض السلع الأساسية ارتفعت خلال الأيام الأولى من الحرب بنسبة تقديرية تراوحت بين 10٪ و25٪ مقارنة بالأسبوع السابق.

بين الخوف والحاجة: لماذا يتدافع الفلسطينيون لتخزين السلع

نابلس- الحياة الاقتصادية- ميساء بشارات

في أسواق نابلس وباقي مدن الضفة، تمتلئ عربات التسوق بسرعة غير معتادة، تحمل أكياس الطحين بكميات مضاعفة، ويزداد الطلب على السكر والأرز والمعلبات، تسمع خشخشة الأكياس البلاستيكية الممتلئة، ولا أحد يعلن عن نقص، ولا رفوف فارغة حتى الآن، لكن القلق يسبق الواقع بخطوات.

مع تصاعد التوترات بين إيران وإسرائيل، برزت في الأسواق الفلسطينية ظاهرة اقتصادية متكررة

الطحين يتصدر القائمة، تليه السلع الجافة طويلة الأمد، والمعلبات

أحد تجار الجملة في نابلس قال: «إن الزبائن يشترون ضعف الكمية المعتادة، وكأنهم يستعدون لسيناريو إغلاق مفاجئ.. إنهم يشترون بشكل مبالغ فيه».

فعند تصاعد الأحداث يتحول الخوف عند الناس إلى محرك للطلب على السلع بدافع الذعر، فيشترون ليأخذوا احتياطهم من السلع الغذائية.

يقول التاجر محمد الشخشير: «إن الطلب المفاجئ يضغط على المخزون، ومع الوقت قد يدفع الموردين لرفع الأسعار تحسبا، فيتحول الخوف إلى تضخم حقيقي».

موجة شراء بدافع القلق

يقول الشخشير: «إن الزبائن يشترون كميات أكبر من المعتاد، وحاليا لا يوجد نقص، لكن الطلب المفاجئ يضغط على المخزون». موضحا أن هذا الإقبال الكبير من قبل الناس لا يعني نقصا فوريا للمواد، لكنها تخلق ضغطا على سلاسل التوريد.

ويشير إلى أن فلسطين تعتمد في نحو 80٪ من وارداتها على السوق الإسرائيلية أو عبر موانئها، ما يجعل أي اضطراب أمني أو لوجستي عامل ضغط محتملا على الأسعار في السوق المحلية.

وينوه إلى أنه في حال استمر الطلب بهذا الشكل، فقد نضطر للطلب بكميات أكبر، وإذا ارتفعت كلفة النقل أو الاستيراد سينعكس ذلك حتما على أسعار السلع.

ويقول إنه في معظم الحالات، الخوف يسبق الواقع، فما إن يسمع الناس بأي توتر أمني أو سياسي يندفعون للأسواق والمحلات لشراء المواد والسلع خوفا من انقطاعها او حجزهم في منازلهم وعدم استطاعتهم الخروج للشراء، مؤكدا أن التخزين المبالغ فيه يخلق أزمة مصطنعة، لم تكن موجودة، فعندما يشتري كل فرد أكثر مما يحتاج، يتضاعف الطلب فجأة، فيرتفع السعر.

في أحد المتاجر، تقول المواطنة وأم لأربعة أطفال سناء محمد: «نحن لسنا خائفين من اليوم، بل من الغد، عندما نرى الأخبار، نفكر ماذا لو أغلقت الطرق؟ لذلك نشتري لنطمئن».

وتضيف: «رغم أن ما يجري بين إيران وإسرائيل قد يبدو حدثا بعيد جغرافيا، لكنه ينعكس على السوق الفلسطيني.. فالمعركة هنا نفسية واقتصادية.. ونحن الآن نشتري بدافع الخوف، فقد اشتريت مؤونة تكفي أسبوعين بدلا من أسبوع واحد ولو كان لدي المزيد من المال لاشتريت أكثر تحوطا للأيام القادمة». من جانبه، يوضح الخبير الاقتصادي الدكتور ثابت أبو الروس ظاهرة تغير سلوك المستهلك الفلسطيني خلال الأزمات والحروب، حيث يتحول قرار الشراء من المنطق العقلاني المبني على الحاجة إلى قرار عاطفي يقوده الخوف والذعر.

خبير اقتصادي يحذر من تداعيات الشراء العاطفي على السوق الفلسطيني

يوضح أبو الروس في حديث خاص «للحياة الاقتصادية» أن قرار الشراء لدى المستهلك يتأرجح عادة بين مسارين رئيسيين: المسار العقلاني والمسار العاطفي. ففي الظروف الطبيعية، يعتمد المستهلك على قرار عقلاني قائم على الحاجة الفعلية للسلعة، مثل شراء الطحين أو السكر ضمن الاستهلاك المعتاد للأسرة. لكن هذا التوازن يتغير جذريا في ظل الأزمات والحروب.

ويقول إن الحروب والتوترات السياسية تدفع المستهلكين إلى اتخاذ قرارات شراء عاطفية يغيب عنها التقدير العقلاني، حيث يصبح الخوف وعدم اليقين العامل الأساسي في توجيه السلوك الاستهلاكي. وفي هذه الحالة، يتجه المواطن إلى شراء كميات أكبر من حاجته الفعلية تحسبا لأي نقص محتمل في المستقبل.

ويضيف أن هذا السلوك الجماعي يقود غالبا إلى ما يشبه الاندفاع نحو الأسواق، حيث تتزاحم أعداد كبيرة من المستهلكين على شراء السلع في فترة زمنية قصيرة، وتكون النتيجة المباشرة لذلك هي اختلال مؤقت في توازن السوق، يتمثل في سوء توزيع السلع بين المواطنين، إذ يتمكن من يملك القدرة المالية من شراء كميات كبيرة، بينما يجد أصحاب الدخل المحدود أنفسهم عاجزين عن الحصول على احتياجاتهم الأساسية.

ويرى أبو الروس أن هذا النمط من الشراء لا يمكن اعتباره تحوطا اقتصاديا عقلانيا بقدر ما هو قرار عاطفي نابع من القلق، فتوفر السلعة في السوق يعني أن الحاجة الفعلية للمستهلك ملباة، أما شراء كميات إضافية للتخزين فهو انعكاس لحالة الخوف أكثر من كونه استجابة لواقع اقتصادي حقيقي. ويحذر من أن استمرار هذا السلوك قد يقود إلى سلسلة من التأثيرات السلبية داخل السوق، أبرزها تفريغ الأسواق مؤقتا من بعض السلع، وانتشار حالة من الهلع بين المستهلكين، فضلا عن احتمال ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب المفاجئة مقارنة بالكميات المعروضة. ويشرح أن الأسواق في الظروف الطبيعية تستوعب الطلب بطريقة تدريجية. فعلى سبيل المثال، قبل شهر رمضان يتوزع شراء المستهلكين للسلع على عدة أيام، ما يسمح للسوق بالحفاظ على توازن العرض والطلب. لكن في أوقات الحروب، يحدث العكس تماما، إذ يتخذ المستهلكون قرار الشراء بشكل مفاجئ ومتزامن، ما يؤدي إلى ارتفاع حاد ومؤقت في الطلب.

ورغم ذلك، يشير أبو الروس إلى أن هذا الاضطراب غالبا ما يكون قصير الأمد، إذ تحتاج الأسواق عادة من يومين إلى ثلاثة أيام لاستيعاب ما يسميه الاقتصاديون «صدمة الطلب»، وخلال هذه الفترة تتكيف سلاسل التوريد مع الزيادة المفاجئة، بينما يكتشف المستهلكون أن الكميات التي قاموا بتخزينها في منازلهم كافية، فيبدأ الطلب بالانخفاض تدريجيا ويعود السوق إلى حالة من الاستقرار النسبي.

ويؤكد أن هذا السلوك يؤدي عمليا إلى حرمان مواطنين آخرين من الحصول على احتياجاتهم. فحين يقوم شخص بتخزين عشر أسطوانات غاز مثلاً، فإن ذلك يعني ضمنيا أن مواطنا آخر قد لا يجد أسطوانة واحدة، رغم أن السوق من حيث الكميات الكلية قادر على تلبية الطلب.

وفي حال استمرار التصعيد الإقليمي لفترة طويلة، يتوقع أبو الروس أن تتأثر عدة قطاعات اقتصادية في فلسطين، على رأسها القطاع الصناعي الذي يعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الخام ومدخلات الإنتاج عبر إسرائيل أو موانئها، أي تعطل في سلاسل التوريد قد يؤدي إلى تراجع الإنتاج أو توقف بعض المصانع.

كما قد يتأثر القطاع التجاري الذي يعتمد بدوره على استيراد معظم السلع من الخارج، بما في ذلك الملابس والمواد التموينية والسلع الاستهلاكية المختلفة.

ويرى أن الاقتصاد الفلسطيني قد يواجه ما يسمى بظاهرة «الكساد التضخمي»، وهي حالة تجمع بين ارتفاع الأسعار من جهة وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين من جهة أخرى. ففي هذه الحالة ترتفع تكلفة السلع الأساسية بينما يصبح دخل الأسر غير قادر على مواكبة هذا الارتفاع، ما يؤدي إلى تراجع الاستهلاك وزيادة الضغوط المعيشية.

وفي ضوء هذه التطورات، يشدد أبو الروس على أهمية رفع مستوى الوعي لدى المواطنين بضرورة الشراء وفق الحاجة الفعلية، مؤكدا أن الحفاظ على توازن السوق مسؤولية مشتركة بين المستهلكين والجهات الرقابية والتجار. فالسوق، كما يقول، قادر في العادة على استيعاب الأزمات، لكن الهلع الجماعي قد يحول القلق المؤقت إلى أزمة اقتصادية حقيقية.

صعود صاروخي للدولار مع اقتراب النفط من حاجز 120 دولاراً

سنغافورة-وكالات- قفز الدولار الأميركي بشكل حاد، أمس، حيث دفع الارتفاع الكبير بأسعار النفط المستثمرين إلى الهروب نحو السيولة النقدية، وسط مخاوف من أن يؤدي اندلاع حرب طويلة الأمد في الشرق الأوسط إلى تعطيل شديد لإمدادات الطاقة وإلحاق الضرر بالنمو العالمي.

ورغم الصعود القوي، تراجع الدولار قليلاً عن بعض مكاسبه في فترة ما بعد الظهيرة بتوقيت آسيا، عقب تقرير لصحيفة «فاينانشال تايمز» يشير إلى توجه مجموعة السبع لمناقشة السَّحب من احتياطات النفط الاستراتيجية. هذا التقرير أدى إلى تراجع طفيف بأسعار النفط، بعد أن لامست مستويات قريبة جداً من 120 دولاراً للبرميل.

تدهور العملات الرئيسية

شهدت العملات العالمية ضغوطاً هائلة أمام قوة الدولار، إذ تراجع اليورو والجنيه الاسترليني بنسبتيْ 0.6 في المائة و0.7 في المائة على التوالي، بينما واصل الين الياباني معاناته مقترباً من مستوى 159 ينا للدولار الواحد. كما تراجع الدولار الأسترالي والفرنك السويسري الذي يُعد عادة ملاذاً آمناً.

ويرى المحللون أن الولايات المتحدة، بصفتها «مصدراً صافياً للطاقة»، تجد دعماً استثنائياً لعملتها، على عكس أوروبا التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد وتواجه صدمة اقتصادية مباشرة.

يرى مايكل إيفري، الاستراتيجي العالمي في «رابو بنك»، أن الضرر الاقتصادي يزداد بشكل مضاعف كلما طال أمد النزاع، محذراً من «أثر الدومينو» الذي قد يؤدي إلى نتائج «مُرعبة» إذا استمر الوضع على ما هو عليه للأسبوع المقبل.

وتوقّع وزير الطاقة القطري أن تضطر جميع دول الخليج لوقف صادراتها، خلال أسابيع، مما قد يدفع النفط إلى مستوى 150 دولاراً.

مأزق البنوك المركزية والتضخم

تمثل أسعار الطاقة المرتفعة «ضريبة» غير مباشرة تؤدي إلى اشتعال التضخم، مما يضع البنوك المركزية في مأزق:

«الفيدرالي الأميركي»: من المرجح أن يؤدي التضخم النفطي إلى انقسام داخل البنك وتأخير أي قرار لخفض أسعار الفائدة لمراقبة تأثير الصدمة على البيانات.

آسيا: قد تكون المنطقة الأكثر تضرراً نظراً لاعتمادها الكثيف على نفط وغاز الشرق الأوسط، حيث سيؤدي ضعف العملات المحلية أمام الدولار إلى مضاعفة الضغوط التضخمية.

تتضمن فرصة ربح راتب شهري لمدة عام كامل لرابحتين

بنك الأردن يطلق حملة توفير خاصة بشهر المرأة

رام الله - الحياة الاقتصادية- أطلق بنك الأردن حملة توفير مميزة بمناسبة شهر المرأة، تأكيداً على تقديره للدور المهم الذي تؤديه المرأة في بناء المجتمع، وانطلاقاً من رؤيته الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي للنساء في فلسطين وتمكينهن اقتصادياً.

وجاء إطلاق الحملة بالتزامن مع إحياء اليوم العالمي للمرأة في الثامن من آذار/مارس، على أن تستمر حتى الثامن من نيسان المقبل. وتتضمن الحملة، التي تستهدف النساء والفتيات، فرصة ربح راتب شهري بقيمة 2000 شيكل لمدة عام كامل لرابحتين، حيث سيتم إجراء السحب في ختام الحملة.

وتشمل الحملة حسابات التوفير الفعّالة للأفراد من عميلات البنك بعملات الدينار والدولار والشيكل، مع استثناء الحسابات الجامدة. ويبلغ الحد الأدنى للدخول في السحب 500 دينار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى، حيث تمنح كل 500 دينار فرصة إضافية للدخول في السحب وزيادة فرص الفوز.

وقال الرئيس التنفيذي لفروع بنك الأردن في فلسطين، سيف عيسى، إن إطلاق هذه الحملة يأتي تقديراً للدور المحوري الذي تؤديه المرأة في المجتمع الفلسطيني، وتزامناً مع الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة، مؤكداً حرص البنك على تشجيع النساء والفتيات على الادخار وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية. وأضاف أن بنك الأردن يواصل تقديم برامج وحملات متنوعة تهدف إلى نشر ثقافة الادخار وتحفيز العملاء على الاستفادة من حسابات التوفير، لما لها من دور في دعم الاستقرار المالي للأفراد وتحسين مستقبلهم.

كما وجّه عيسى التهنئة لجميع النساء بمناسبة يوم المرأة، مؤكداً اعتزاز بنك الأردن بدورهن الريادي في المجتمع، وحرصه على تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه وعميلاته.

وإلى جانب هذه الحملة، يواصل بنك الأردن تقديم عروضه وبرامجه المختلفة، من بينها حملة «إنت الربحان برمضان» التي تتضمن سحوبات خلال شهر رمضان على جائزة بقيمة 5000 شيكل كل يوم بعد يوم، إضافة إلى حملة «مشترياتك بتربحك كاش» لحاملي البطاقات الائتمانية، وغيرها من الخدمات والبرامج المصرفية المميزة.

استنفار عالمي: إجراءات حكومية طارئة لمحاصرة صدمة الطاقة

سنغافورة-وكالات- سارعت الحكومات للحد من تأثير الحرب الإيرانية المتصاعدة على الاقتصادات والمستهلكين، والتي أدت إلى ارتفاع قياسي بأسعار النفط، أمس بعد أن خفّض المنتجون الرئيسيون الإنتاج، وأشارت طهران إلى أن المتشددين سيبقون في السلطة.

نادي الكبار

وفي مؤشر على ازدياد قلق الحكومات بشأن اضطرابات الإمدادات، سيناقش وزراء مالية مجموعة السبع إمكانية الإفراج المشترك عن احتياطات النفط الطارئة، في اجتماع يوم الاثنين، وفقاً لمصدر حكومي فرنسي.

آسيا تحت الضغط

في كوريا الجنوبية، التي تستورد 70 في المائة من نفطها من الشرق الأوسط، أعلن الرئيس لي جاي ميونغ أن سيول ستفرض سقفاً لأسعار الوقود، لأول مرة منذ نحو 30 عاماً، وحذّر من التهافت على الشراء. وفي اجتماع طارئ، وصف لي الأزمة بأنها «عبء كبير على اقتصادنا، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة العالمية وواردات الطاقة من الشرق الأوسط».

وصرح عضو بارز في البرلمان الياباني، يوم الأحد، بأن الحكومة أصدرت تعليمات لموقع تخزين احتياطات النفط الوطني بالاستعداد لاحتمال إطلاق النفط الخام، على الرغم من أن كبير أمناء مجلس الوزراء صرّح لاحقاً بأنه لم يُتخذ أي قرار بشأن إطلاق المخزونات.

وتستورد اليابان نحو 95 في المائة من نفطها من الشرق الأوسط، ولديها احتياطات تكفي لاستهلاك 354 يوماً.

في سياق متصل، ألغت فيتنام الرسوم الجمركية على واردات الوقود، وأغلقت بنغلاديش الجامعات لترشيد استهلاك الكهرباء والوقود، بينما طلبت الصين، الأسبوع الماضي، من مصافي التكرير وقف صادرات الوقود، ومحاولة إلغاء الشحنات التي جرى الالتزام بها، بالفعل.

سجال واشنطن

حاول الرئيس دونالد ترمب التقليل من شأن المخاوف بشأن ارتفاع أسعار البنزين في الولايات المتحدة، والتي ارتفعت بنسبة 11 في المائة، خلال الأسبوع، يوم الجمعة، في حين دعاه زعيم الأقلية بمجلس الشيوخ، تشاك شومر، إلى بيع النفط من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي.

ونشر ترمب، على حسابه بمنصة «تروث سوشيال»، مساء الأحد: «أسعار النفط على المدى القصير، والتي ستنخفض بسرعة بمجرد زوال التهديد النووي الإيراني، ثمن زهيد للغاية تدفعه الولايات المتحدة الأميركية والعالم من أجل الأمن والسلام. الحمقى وحدهم من يعتقدون خلاف ذلك!».

وقفزت أسعار النفط بنسبة 25 في المائة، مع توجه خام برنت نحو تسجيل مكسب قياسي في يوم واحد، بينما خفّضت الكويت والعراق، وهما من مُنتجي «أوبك»، إنتاجهما، خلال عطلة نهاية الأسبوع، مع استمرار إغلاق مضيق هرمز الحيوي فعلياً.

وارتفع سعر خام برنت بنسبة 25 في المائة، وسط مخاوف من انقطاع الإمدادات.

وفي أنحاء آسيا، التي تستورد 60 في المائة من نفطها من الشرق الأوسط، تراجعت أسعار الأسهم وارتفع الدولار مع ازدياد المخاوف من احتمال استمرار انقطاع إمدادات الطاقة لفترة طويلة. وعيّنت إيران، يوم الاثنين، مجتبى خامنئي، خَلفاً لوالده علي خامنئي، مرشداً لإيران، في خطوة يُتوقع أن تُثير غضب ترمب. وقد غذّت الهجمات التي وقعت، خلال عطلة نهاية الأسبوع، على منشآت تخزين النفط الإيرانية المخاوف من شنّ هجمات انتقامية على منشآت الطاقة.

وفي البحرين، أعلنت شركة «بابكو للطاقة» حالة القوة القاهرة، يوم الاثنين، عقب هجوم على مجمع تكرير النفط التابع لها، وفقاً لما ذكرته الشركة.

وقال مويو شو، كبير محللي النفط بشركة «كبلر»: «تجمعت، الآن، في أسعار النفط جميع مقوّمات أزمة حقيقية - خفْض مُنتجي النفط في دول الخليج العربي إنتاجهم، واستمرار إغلاق مضيق هرمز لفترة طويلة... كل ذلك يتفاقم بسبب ازدياد التشاؤم بشأن إمكانية حدوث تحسن سريع في الوضع الراهن».

وقد خفّض العراق إنتاجه النفطي في حقوله الجنوبية الرئيسية بنسبة 70 في المائة ليصل إلى 1.3 مليون برميل يومياً، وفقاً لما ذكرته ثلاثة مصادر بقطاع النفط، يوم الأحد، بينما بدأت مؤسسة البترول الكويتية خفض إنتاجها النفطي، يوم السبت، وأعلنت حالة القوة القاهرة.

وقد أوقفت قطر، ثاني أكبر مُصدّر للغاز الطبيعي المُسال، صادرات هذا الوقود فائق التبريد.